**الأمر التنفيذي 01-2026**
**الأمر التنفيذي بتسريع أنشطة توليد الطاقة**
**النووية الجديدة الآمنة في ولاية إلينوي**

**حيث إن** القانون العام Public Act 102-0662، المعروف باسم قانون المناخ وتكافؤ فرص التوظيف (CEJA)، قد نصّ على هدف ولاية إلينوي المتمثل في تحقيق استخدام الطاقة النظيفة بنسبة 100 بالمائة على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد بحلول عام 2050،

**وحيث إن** الولاية، وسعيًا لتحقيق هذا الهدف، قد حفزت استخدام الطاقة النظيفة بطرق عديدة، من خلال دعم محطات الطاقة النووية القائمة؛ وتطوير برامج قوية لكفاءة استخدام الطاقة؛ وإنشاء "معيار محفظة الطاقة المتجددة"، مما أدى إلى توليد آلاف الميغاواط من مشاريع الطاقة المتجددة الجديدة؛ وكذلك من خلال مجموعة متنوعة من التدابير الأخرى،

**وحيث إن** قانون توفير الشبكة النظيفة والموثوقة الميسورة التكلفة (CRGA)، الذي أُقر مؤخرًا، قد نص على أدوات إضافية لوكالات الولاية الحكومية لاستخدامها لمواجهة تحديات الاستجابة لأهدافنا المتعلقة بالطاقة النظيفة وكفاية الموارد والقدرة على تحمل التكاليف،

**وحيث إن** الأدوات المنصوص عليها في قانون CRGA تشمل رفع القيود المفروضة على تطوير محطات نووية جديدة، فضلاً عن إنشاء عملية تخطيط متكاملة للموارد تسمح لوكالات الولاية الحكومية بتحديد كمية ونوع الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة، بالإضافة إلى عمليات شراء تلك الموارد،

**وحيث إن** دراسة كفاية الموارد (RA Study) المشتركة بين الوكالات المقامة بتوجيه قانون CEJA قد خلصت إلى أن كلاً من شركة PJM Interconnection (PJM) وشركة Midcontinent Independent System Operator (MISO) – وهما المؤسستان الإقليميتان لنقل الطاقة (RTOs) في ولاية إلينوي اللتان تقومان بتصميم وإدارة أسواق قدرة الطاقة – من المتوقع أن تواجها نقصًا في قدرة الطاقة خلال العقد المقبل، بسبب توقعات زيادة الأحمال بمستويات أعلى بكثير من تلك التي لوحظت في أسواق شركة PJM أو شركة MISO على مدى السنوات العشرين الماضية، ما لم يتم توليد موارد قدرة جديدة إضافية،

**وحيث** أشارت "دراسة كفاية الموارد" إلى أن قوائم انتظار الربط البيني لمؤسسات نقل الطاقة الإقليمية تُعد من أهم العوائق التي تحول دون تشغيل الطاقة المولدة الجديدة على شبكات الكهرباء،

**وحيث** خلصت "دراسة كفاية الموارد" إلى أن أحدث المزادات في شركتي PJM وMISO قد سجلت أسعارًا قياسية عالية لقدرة الطاقة، مما يشير إلى الحاجة إلى موارد إضافية وتكاليف زائدة على المستهلكين،

**وحيث إن** ولاية إلينوي هي مهد أول تفاعل نووي متسلسل محكوم ومستدام ذاتيًا في العالم، والذي أشرف عليه إنريكو فيرمي وفريق من علماء جامعة شيكاغو في 2 ديسمبر 1942،

**وحيث إن** ولاية إلينوي تولد كهرباء من الطاقة النووية أكثر من أي ولاية أخرى، إذ تولد تُمن إجمالي إنتاج الطاقة النووية في البلاد، وفي عام 2024 أنتجت محطات الطاقة النووية الست في إلينوي، التي تضم أحد عشر مفاعلاً، 53% من صافي إنتاج الكهرباء في الولاية،

**وحيث إن** توليد الطاقة النووية يوفر الكهرباء الموثوقة والخالية من الكربون التي تتميز بخصائص كفاية الموارد، مما يفيد جهود الولاية لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتعزيز التنمية الاقتصادية بطريقة تتفق مع الأهداف البيئية للولاية،

**وحيث** تقتضي الضرورة، لتسهيل إنشاء أولى المنشآت النووية الجديدة في إلينوي منذ 40 عامًا، أن نفهم إمكانات توليد الطاقة النووية الجديدة، وتوسيع نطاق توليد الطاقة النووية الحالية، ورفع معدلات توليد الطاقة النووية الحالية في الولاية،

**وحيث إن** اكتساب هذا الوعي سيساعد أيضًا في ضمان خدمة كهربائية كافية وموثوقة وبأسعار معقولة وفعالة ومستدامة بيئيًا بأقل تكلفة إجمالية على مر الزمن لسكان الولاية،

**وحيث إن** إشعار الاستفسار العام (NOI) أداة بالغة الأهمية لا تسمح فقط بجمع المعلومات التحليلية، بل تسمح أيضًا بدراسة ووضع حلول قابلة للتنفيذ قائمة على السوق، مع تسهيل اكتشاف المعلومات من عدد غير محدود من الأطراف، والسماح بالاستخدام العام للمعلومات في عمليات التخطيط المتكامل للموارد (IRP) الجارية، والسماح بإجراء مناقشات مستمرة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

**وحيث إن** لجنة التجارة في إلينوي (ICC) لديها تاريخ طويل في استخدام إشعارات الاستفسار العام لفحص المعلومات اللازمة بشكل نقدي لتشكيل سياسة الطاقة في إلينوي وتوجيهها بشكل فعال في مسائل مهمة مثل تحديد تكلفة مؤسسات نقل الطاقة الإقليمية وفوائد عضويتها، ومدى استعداد مرافق إلينوي لمواجهة الظواهر الجوية الشديدة، والنهج الناجحة للكهربة الفعالة لاقتصاد إلينوي، وضمان القدرة على تحمل تكاليف الطاقة، والنهوض بالاستراتيجيات داخل أسواق الطاقة في إلينوي المصممة لتحفيز الاستثمار في البنية التحتية وزيادة فرص العمل للنساء والرجال العاملين في الولاية،

**وحيث إن** لجنة التجارة في إلينوي ووكالة الطاقة في إلينوي (IPA) تتمتعان بخبرة كبيرة في سياسة الطاقة مما يجعلهما مستعدان تمام الاستعداد لاستخدام إشعارات الاستفسار لتقييم وتقديم نتائجهما إلى جانب السياسات اللازمة للتأثير على أسواق الطاقة الحالية والمستقبلية في إلينوي، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقة النووية الجديدة من أجل ضمان خدمة كهربائية كافية وموثوقة وبأسعار معقولة وفعالة ومستدامة بيئيًا بأقل تكلفة إجمالية على مر الزمن لسكان الولاية،

**بناء عليه،** طلبت أنا "جيه بي بريتزكر" حاكم ولاية إلينوي، بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب دستور إلينوي وقوانين الولاية، ما يلي:

**I.** أن تقوم وكالة الطاقة في إلينوي ولجنة التجارة في إلينوي، في غضون 60 يومًا من تاريخ هذا الأمر التنفيذي، وبعد التشاور مع وكالات الولاية الأخرى حسب الاقتضاء، بإصدار إشعار الاستفسار العام (NOI) للمطورين المحتملين لمحطات توليد الطاقة النووية الجديدة التي ستعود بالنفع على مستهلكي المرافق السكنية في الولاية، والتي قد تتضمن معلوماتها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

a. حجم السعة البيانية بالميغاواط ونوع تكنولوجيا المنشآت النووية المقترحة، بما في ذلك أي استخدام لتكنولوجيا المفاعلات المعيارية الصغيرة (SMR)
b. خيارات التمويل وأطر العمل لكل منشأة نووية مقترحة، بما في ذلك أي إعفاءات مطلوبة للطاقة النظيفة أو أي سياسات داعمة أخرى من الولاية، وما إذا ستكون المنشأة النووية المقترحة موجودة في نفس موقع الحمل الطاقي أو تبيع منتجها مباشرة إليه
c. المواقع المحتملة لكل منشأة نووية، بما في ذلك ما إذا كانت المنشأة ستكون في مجتمع مؤهل للاستثمار في الأسهم
d. إطار عمل توزيع المخاطر المالية
e. توفر الربط الشبكي
f. التكلفة المتوقعة والجدول الزمني لتشغيل طاقة المنشأة النووية
g. ما إذا كان المشروع مصممًا لتلبية احتياجات محددة تتعلق بكفاية الموارد في الولاية
h. ما إذا كان المشروع مصممًا لدعم التنمية الاقتصادية في الولاية
i. احتياجات المياه اللازمة للمنشأة النووية المقترحة والخيارات المتاحة للمواقع المحددة
j. احتياجات القوى العاملة، بما في ذلك أي تدريب لازم لتطوير القوى العاملة، والبرامج التي سيقدمها المطور، أو الشراكات مع منظمات القوى العاملة أو منظمات العمل
k. أي تواصل مع المجتمعات المحلية التي يُحتمل أن تستضيف المنشأة نووية وأي فوائد متوقعة أو مقترحة لهذه المجتمعات
l. خطط دورة حياة الوقود، بما في ذلك خطط تلبية احتياجات الوقود والتخلص الآمن من النفايات
m. ما إذا كانت أي مقترحات واردة في الردود على إشعار الاستفسار قد تتطلب تشريعات جديدة لتنفيذها
n. أي معلومات أخرى تعتبرها وكالة الطاقة ولجنة التجارة في إلينوي ضرورية لاستيفاء احتياجات الولاية المحددة المتعلقة بكفاية الموارد.

**II.** أن تنص كل من وكالة الطاقة ولجنة التجارة في إلينوي أيضًا في إشعار الاستفسار على التطرق إلى إمكانية التوسع أو رفع قدرات المواقع الحالية ضمن السعي للحصول على معلومات مماثلة، حسب الاقتضاء، كما في البنود من أ إلى ن أعلاه.

**III.** أن تقوم جامعة إلينوي بتوفير الخبرات المتخصصة من قسم الطاقة النووية والبلازما والطاقة الإشعاعية بكلية غرينجر للهندسة التابعة لها لدعم وكالة الطاقة ولجنة التجارة في إلينوي.

**IV.** أن تدرس هيئة الطاقة في إلينوي احتياجات وقدرات طواقم الموظفين والعمال والاستشاريين التي قد تواجهها الوكالة خلال الـ 12 إلى 36 شهرًا القادمة لضمان امتلاكها القدرة والخبرة اللازمة لتسهيل عمليات تطوير توليد الطاقة النووية الجديدة، أو توسيع محطات الطاقة النووية القائمة، أو رفع قدرات محطات الطاقة النووية القائمة، بما في ذلك إمكانية إنشاء وظائف جديدة أو استحداث كفاءات أساسية جديدة.

**V.** أن تقوم لجنة التجارة في إلينوي، بعد التشاور مع وكالات الولاية الأخرى حسب الاقتضاء، بإصدار إشعار استفسار ثانٍ يطلب معلومات من المجتمعات الراغبة في استضافة منشأة نووية جديدة من أجل تحديد موقع واحد على الأقل يتمتع بإمكانات قوية لاستضافة مثل هذه المنشأة؛ ويمكن أن يطلب هذا الإشعار، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات تتعلق بتوفر الأراضي، وتكاليف المياه وتوفرها، وأي مميزات للتنمية الاقتصادية المحلية، والدعم من سكان المجتمع وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وتوفر البنية التحتية للربط البيني، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر من محطات الطاقة القديمة المتوقفة أو التي في طور التوقف، وأي معلومات أخرى تراها لجنة التجارة ضرورية.

**VI.** أن تدرج المعلومات التي تجمع من إشعارات الاستفسار المذكورة أعلاه في المداولات الخاصة بعمليات التخطيط المتكامل للموارد (IRP) التي ينص عليها قانون CRGA؛ على أن المعلومات التي تجمع من خلال إشعارات الاستفسار لا يُفترض أن تملي أي نتيجة معينة لعمليات التخطيط المتكامل للموارد.

**VII.** أن تقوم هيئة الطاقة، ولجنة التجارة، وإدارة التجارة والفرص الاقتصادية (DCEO)، ووكالة الحماية البيئية (IEPA)، وإدارة الموارد الطبيعية (IDNR)، ومكتب الأمن الداخلي التابع لوكالة إدارة الطوارئ (IEMA-OHS)، وإدارة العمل (IDOL) في إلينوي، وغيرها من الوكالات حسب الحاجة، بالإضافة إلى نظام جامعة إلينوي، بتشكيل فريق عمل مشترك بين الوكالات، لإصدار تقرير إلى مكتب الحاكم في غضون 120 يومًا من نشر إشعار الاستفسار للمطورين المحتملين، يتناول المسائل التالية المتعلقة بتطوير محطات توليد الطاقة النووية الجديدة أو رفع قدرات الطاقة الحالية بسعة لا تقل عن اثنين غيغاوات، على أن تبدأ الإنشاءات بحلول عام 2033:

a. مراجعة للسلطة القانونية والتنظيمية القائمة ذات الأثر القانوني على محطات الطاقة النووية الجديدة
b. أي توصيات تتعلق بالسلامة أو البيئة أو الربط البيني أو غيرها من اللوائح التنظيمية التي قد تكون ضرورية لتسهيل إنشاء المنشأة الجديدة لتوليد الطاقة النووية
c. أي إجراءات شراء قد تحتاج الولاية إلى اعتمادها أو تعديلها لتلبية إنشاء المنشآت النووية الجديدة، بصرف النظر عن أحكام قانون CRGA
d. طرق تقييم المقترحات الخاصة بالمنشآت النووية الجديدة، بما في ذلك مراعاة قدرة المستهلكين على تكاليف الطاقة وحمايتهم؛ والمخاطر قصيرة وطويلة الأجل على حكومة الولاية وعلى مستهلكي المرافق؛ ومسائل الربط البيني؛ وغيرها من المسائل التي تعتبرها الوكالات مناسبة

وعند جمع هذه المعلومات، يجوز لوكالات الولاية استشارة مجموعات خارجية حسب الحاجة، بما في ذلك مؤسسة التنمية الاقتصادية في إلينوي، والشركات والمنظمات التجارية الراغبة، وممثلي العمال، ومسؤولي المناطق المحلية.

**VIII.** أن يقدم فريق العمل المشترك بين الوكالات، في غضون 120 يومًا من نشر إشعار الاستفسار، إلى مكتب الحاكم أي مسودة نص تشريعي حسب الاقتضاء للسماح بتنفيذ توصيات التقرير.

**IX.** أن تقوم لجنة التجارة، وإدارة التجارة والفرص الاقتصادية، وغيرها من وكالات الولاية حسب الحاجة، بعقد مناقشة مركزة على البحث والتطوير حول موضوعات تولید الطاقة النووية الجديدة والناشئة مع المختبرات الوطنية والمؤسسات البحثية في الولاية؛ ويمكن أن تشمل هذه الموضوعات، على سبيل المثال لا الحصر: المفاعلات المعيارية الصغيرة، ورفع القدرة، والوقود المستهلك، واستخدام المياه، وتقنيات محطات الطاقة النووية، وغيرها مما يعتبر ضروريًا.

**X.** أن تعمل لجنة التجارة مع كل من كيانات خدمة الأحمال المتأثرة ومؤسسات نقل الطاقة الإقليمية/شركات تشغيل الأنظمة المستقلة (RTO/ISO) لضمان قدرة أي مشروع محتمل لتوليد الطاقة النووية على الربط بالشبكة، ومعالجة أي مشكلات مالية أو فنية أو قانونية تمنع الربط المناسب من حيث الوقت والجدوى الاقتصادية؛ ويمكن أن يشمل هذا التعاون، على سبيل المثال لا الحصر، العمل مع مؤسسات نقل الطاقة الإقليمية/شركات تشغيل الأنظمة المستقلة لتحسين عمليات دراسة الربط لتسهيل الربط السريع للموارد الجديدة أو لضمان أهلية توليد الطاقة النووية الجديدة في أي مسارات ربط مستعجلة تقدمها مؤسسات نقل الطاقة الإقليمية.

**XI.** أن تقوم إدارة التجارة والفرص الاقتصادية بتقييم الاحتياجات المحتملة للقوى العاملة لدعم بناء وتشغيل المنشآت النووية الجديدة ووضع خطة لمعالجة أي ثغرات ملحوظة في موارد التدريب اللازمة.

**XII.** أن تدرس إدارة التجارة والفرص الاقتصادية تمويل أكاديمية تدريبية في مجال الطاقة النووية وتصنيع سلسلة إمداد الطاقة النووية في ميزانية السنة المالية 2027.

**XIII.** أن تقوم إدارة التجارة والفرص الاقتصادية بإعداد تقرير عن سلسلة إمداد الطاقة النووية يحدد الشركات الموجودة في ولاية إلينوي المستعدة للتوسع والنمو بحلول سبتمبر 2026. وفي إعدادها لهذا التقرير، تتشارك وتتعاون إدارة التجارة والفرص الاقتصادية مع نظام جامعة إلينوي، ومؤسسة التنمية الاقتصادية في إلينوي، ومركز إلينوي للتميز الصناعي، ورابطة شركات التصنيع في إلينوي، وأي روابط تجارية أخرى حسب الاقتضاء.

**XIV.** **بند الاستثناء:** لا يفسر أي نص في هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. ولا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على السلطات القانونية القائمة لأي وكالة من وكالات الولاية الحكومية.

**XV.** **استقلالية النصوص:** إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذًا بغض النظر عن بطلان الحكم أو السريان المذكور. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

**XVI.** **تاريخ النفاذ:** يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

_____
جيه بي بريتزكر
الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ: 18 فبراير 2026
مقدم لدى سكرتير الولاية بتاريخ: 18 فبراير 2026